

اللجان مجمدة ولا تعديل للمناهج والمشاريع بلا دعم هل المركز التربوي للبحوث والإنماء مهّد بوظيفته؟

[ابراهيم حيدر](#)

في المبدأ لم تتغير وظيفة المركز التربوي للبحوث والإنماء، فهل يمارس دوره كاملاً؟ في الواقع لا يستطيع المركز اليوم السير في مشاريع تربوية تُعنى بالتحديث والتطوير التربوي، انطلاقاً من وضع الخطط، فما هو يقع تحت أعباء ويواجه مشكلات ليست آنية وفق رئيسة المركز بالتكليف الدكتورة ندى عويجان. لا يبدو المركز قادراً على التحرك بفاعلية، في خدمة التربية وتطوير المناهج، وهو المفترض أنه يتمتع باستقلالية مالية وإدارية تساعده في ترسيخ الإنماء التربوي المستدام. هذا ليس أنياً، فهو لا يمارس مهماته كاملة منذ زمن طويل، أي منذ أكثر من ١٥ سنة، حيث يشير متابعون لعمله انه تعرض سابقاً للكثير من التدخلات، حتى أن البعض أراد نقله إلى وزارة التربية. فهل هناك نهج نشأ منذ زمن لمصادرة دور المركز التربوي ومهامه؟

اللافت أن مشروع تعديل المناهج بدءاً من تأليف اللجان، لم يبصر النور، ولم يسلك هذا الموضوع طريقه في التقويم والبحث على رغم كل الكلام عن تعديل المناهج. فبات كل ما قيل عن انجاز منهجي الفلسفة والتربية الوطنية طي النسيان. وليست المصادفة وحدها أن يكون مشروع الإنماء التربوي منذ سنوات عامل تفجير للخلاف التربوي، وهو مسألة تتعلق بالمركز نفسه، إذ لا تخفي الدكتورة عويجان أن هناك محاولات لتهميش المركز، "فقفل المشروع إلى وزارة التربية أدى إلى ازدواجية في العمل وقلة انتاج"، وإلى حد بعيد انتهكت القوانين، خصوصاً وأن المشروع ممول بهبات وقروض. وقد بدأت المشكلة بعد تشكيل لجنة اشراف لم تجتمع أبداً، وكادت الأمور تصل إلى نزع دور المركز في التدريب والاشراف، إلى أن أقفل المشروع منذ نحو شهرين من دون معرفة الأسباب.

إذا لم يستطع المركز السير بمشروع تعديل المناهج، إلى مهماته الأخرى، ألا تكون المشكلة في المركز نفسه؟ وهل المشكلة في التربية؟ الواقع أن الأجواء السائدة في المركز التربوي تعتبر أن هناك محاولات لإلغاء المركز وضمه إلى المديرية العامة للتربية. فهل هي واقعية إذا كان وزير التربية مروان حمادة نفسه يدعو إلى تفعيل عمل المركز واستعادة دوره كعقل للتربية في لبنان. لكن عويجان تذهب إلى ناحية أخرى، فنقول لـ"النهار" أن النهج السياسي الموجود لا يريد أن يقوم المركز التربوي بوظيفته، لأن كل ما يجري يضرب أعماله كمؤسسة ويضعف قدراته البشرية، خصوصاً في البحوث. وتشير إلى مشروع للبنك الدولي خلصت دراساته إلى نتائج لمصلحته ومخالفة للواقع، إذ تقول دراسة بضرورة الغاء الكتاب المدرسي، ما يعني محاولة لمصادرة دور المركز، فيما التدريب تنفذه أكثر من جهة في شكل مخالف للقانون، وهو يصادر أيضاً دور المركز. فكيف لكل مدرسة مثلاً أن تدرّب وحدها بعنوان اللامركزية. وتجزم بأن البنك الدولي يقرر، فيما جهات سياسية تسهل.

تلقت عويجان إلى مشروع البنك الدولي (٢٠٤ ملايين دولار)، إذ لم يصل إلى المركز أي مبلغ، حيث تنتهي الهبة ١٠٤ ملايين من المبلغ في ٢٠١٩. "البنك الدولي لا يريدنا أن نستخدم الهبة بل القرض" أي المبلغ الآخر، فالوضع بالنسبة إلى عويجان خطر جداً، لذا يجري إعادة تركيب جماعة "الإنماء التربوي" في مشاريع أخرى دولية.

أين هو اعتراض المركز؟ هو يريد أن يحدد آلية الشغل، الشروط والحاجات. لكن هناك نيات مبيتة لإضعاف بعض وحداته التي لا تعمل الا من خلال شروط محددة. كيف يمارس المركز دوره إذا؟ لا دور حالياً للمركز على رغم مشاريعه ونشاطاته. تقول عويجان، فلا أحد تبنى المركز التربوي من المعنيين والأوصياء معنوياً عليه، ولا موازنات كبرى للمركز، إذ نحصل على نسبة قليلة من الموازنة، وهذا يعني أن السبيلة غير موجودة. لذا يحتاج المركز إلى تغطية سياسية، وإلى تغطية وطنية، وأن لا تذهب التربية إلى حزب معين. وتشير عويجان إلى أن المركز قبل سنتين فتح الباب للجان المناهج، لكن التمويل لم يأت، ولم يصدر أي قرار فانتهى عمل اللجان. وتلفت أيضاً إلى إقرار البكالوريا الدولية متسائلة عن من يجب أن يتحدث بالموضوع، وأي منطق في التقويم وما هو دور وزارة التربية؟

لا يقتصر أمر مصادرة دور المركز على هذه النواحي، فلماذا مثلاً لا يتم تحويل الأموال؟ فانطلاقاً من النهج القائم، توضع شروط على المركز وفق عويجان وفيوتات لتحديد نشاطاته، فمثلاً يأتي مشروع تأهيل المدارس الذي أعد في التربية لتنفيذ مشاريع على حسابنا. وعندما جاء قرض البنك الدولي لتطوير التربية وتقوية قدرات المؤسسات اضطر لاستيعاب أشخاص يعملون ضمن رؤية المركز، لكن بعد ٣ اشهر تم أخذ أشخاص في الوزارة من دون علمنا، لذا الوضع متجه للتأزم اليوم أكثر، مصير المركز التربوي مهدد، فأين هي مساهمة الدولة ومجالات التوظيف؟

هل للمركز دور في الامتحانات الرسمية؟ له دور بالتأكيد يبدأ من مواكبة اللجان الفاحصة، المنهج، التوصيف، التقويم. فالامتحانات عنصر من عناصر التقويم، وتوصيف الامتحانات. في بنك الأسئلة مثلاً مسابقات لا تتناسب مع التوصيف، وهو اشكالية، كما أن سحب المسابقات إشكالية. وتشير عويجان إلى أن مندوب المركز منع خلال السنتين الأخيرتين من حضور سحب الأسئلة، علماً أن مديرية الامتحانات عملها اداري بحت. والمركز يجب أن يكون موجوداً في اللجان المشتركة، ففي القطاعين العام والخاص، رؤساء اللجان والمقررون من لون واحد، ومعظمهم من مديرية الارشاد، فهل ربطنا الامتحانات بالارشاد؟ يبقى السؤال، أين هي المناهج الجديدة. يبدو الامر معلقاً اليوم، فلا لجان تستمر بعملها ولا تمويل. ويعاني المركز أيضاً من شغور في مجلس الاختصاصيين وفي فريق العمل الدائم من حيث العدد والاختصاصات المتعددة والجديدة، ومن نقص في التجهيزات في كل المكاتب والدوائر والاقسام. فعلى مدى سنوات عدّة، أهمل المركز التربوي، وفُزِعَ، ولم يدعم لا بشريا ولا مادياً، فيما كثر في الفترة الاخيرة، استحداث دوائر تقوم بمهام موازية في أماكن أخرى، مُدّت بكل أنواع الدعم من أموال القروض والهبات! وكأننا نقول إن لم نستطع الغاء المركز التربوي، فلنفرغه من مستخدميه ولنحاصره مادياً فلا يتمكّن من اتمام مهماته، ولننشئ مراكز مدعومة، فينطوي على ذاته ويختنق من عدم قدرته على التحرك.

لا بدّ أولاً من اخراج المركز من المعادلات والتجاذبات السياسية، تؤكد عويجان، وتبني دعمه، فالمشكلة قائمة منذ سنوات وفي مختلف العهود. فهل من منقذ؟